



رمزي سمير البدور
جامعة اليرموك
ramzialbdour@yahoo.com

*(Corresponding author) e-mail: ramzialbdour@yahoo.com

الملخص

حاولت هذه الدراسة الكشف عن المستند الذي ارتكز عليه لغويو مجمع اللغة العربية بالقاهرة لإجازة القرارات الصرفية ومنع أخرى في الفترة الممتدة بين عامي 1983 و1997 م. لأن أي من هذه القرارات لا بد له من مستند سواء كان هذا المستند الأداء اللغوي أم الإجماع أم الاجتهاد أم غير ذلك. إضافة إلى محاولة إبراز مواضع الخلاف والاتفاق في عمليات التقعيد والإجازة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في تركيزها على عمليتي التقعيد والإجازة لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي يعد من أكبر وأهم مراجع الإفتاء اللغوية في الوطن العربي من حيث دراسته لعلوم العربية المختلفة. وقدرته على إصدار القرارات الخاصة التي توأمت التطور اللغوي في كل فرع ومستوى عن طريق لجانه المختصة والمؤهلة لذلك. أما عن منهج الدراسة فتقتضي طبيعة الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع المنهج الذي سلكه اللغويون أثناء دراستهم الأداءات اللغوية، وتحليل هذه الأداءات، ووصف الظاهرة اللغوية، وذلك بعد استقراء مجموعة القرارات الصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. ثم دراستها وتحليلها: للوصول إلى نتائج علمية تتمثل في كون مجمع اللغة العربية يسعى إلى تيسير الصرف وتسهيله على الناطقين به.

ABSTRACT

This study attempted to reveal the document on which the linguists of the Arabic Language Academy in Cairo relied to approve or prohibit morphological decisions in the period extending between 1983 and 1997 AD, because any of these decisions must have a document, whether this document is linguistic performance, consensus, ijthihad, or other, in addition to attempting to highlight the points of disagreement and agreement in the processes of linguistic rules and authorization. This study gains its importance in its focus on the linguistic rules and authorization processes at the Arabic Language Academy in Cairo, which is considered one of the largest and most important linguistic fatwa references in the Arab world in terms of its study of the various Arabic sciences and its ability to issue special decisions that keep pace with linguistic development in each branch and level through its specialized and qualified committees. As for the study methodology, the nature of the study requires the use of the descriptive analytical method based on the method followed by linguists during their study of linguistic performances, analyzing these performances, and describing the linguistic phenomenon, after extrapolating the set of morphological decisions of the Academy of the Arabic Language in Cairo, then studying and analyzing them to reach scientific results represented in the fact that the Academy of the Arabic Language seeks to facilitate morphology and make it easy for its speakers.

Article history:

Submission Date: 07/03/2025

Reviewing Date: 30/04/2025

Revision Date: 04/08/2025

Acceptance Date: 28/07/2025

Publishing Date: 03/09/2025

DOI: 10.6520/79vp3t28

Keywords:

Funding:

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

Competing interest:

No competing interests exist.

Cite as:

البدور ر (2025) ر Linguistic rules and authorization in the Morphology decisions of the Arabic Language Academy in Cairo. Jersah for Research and Studies 25 (3A).
<https://doi.org/10.6520/79vp3t28>



© The authors (2025). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY) license, which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact admin@jpu.edu.jo.

التقعيد والإجازة في القرارات الصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: دراسة وصفية تحليلية

الملخص

حاولت هذه الدراسة الكشف عن المستند الذي ارتكز عليه لغويو مجمع اللغة العربية بالقاهرة لإجازة القرارات الصرفية ومنع أخرى في الفترة الممتدة بين عامي 1983 و 1997م؛ لأن أي من هذه القرارات لا بدّ له من مستند سواء كان هذا المستند الأداء اللغوي أم الإجماع أم الاجتهاد أم غير ذلك، إضافة إلى محاولة إبراز مواضع الخلاف والاتفاق في عمليات التقعيد والإجازة، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في تركيزها على عمليتي التقعيد والإجازة لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي يعد من أكبر وأهم مراجع الإفتاء اللغوية في الوطن العربي من حيث دراسته لعلوم العربية المختلفة، وقدرته على إصدار القرارات الخاصة التي تواكب التطور اللغوي في كلّ فرع ومستوى عن طريق لجانه المختصة والمؤهلة لذلك. أما عن منهج الدراسة فنقتضي طبيعتها الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع المنهج الذي سلكه اللغويون أثناء دراستهم الأداءات اللغوية، وتحليل هذه الأداءات، ووصف الظاهرة اللغوية، وذلك بعد استقراء مجموعة القرارات الصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ثم دراستها وتحليلها؛ للوصول إلى نتائج علمية تتمثل في كون مجمع اللغة العربية يسعى إلى تيسير الصرف وتسهيله على الناطقين به.

الكلمات المفتاحية: القرارات الصرفية، التقعيد، الإجازة، مستند، المجمع.

Linguistic rules and authorization in the Morphology decisions of the Arabic Language Academy in Cairo: A descriptive and analytical study

Abstract

This study attempted to reveal the document on which the linguists of the Arabic Language Academy in Cairo relied to approve or prohibit morphological decisions in the period extending between 1983 and 1997 AD, because any of these decisions must have a document, whether this document is linguistic performance, consensus, ijtehad, or other, in addition to attempting to highlight the points of disagreement and agreement in the processes of linguistic rules and authorization. This study gains its importance in its focus on the linguistic rules

and authorization processes at the Arabic Language Academy in Cairo, which is considered one of the largest and most important linguistic fatwa references in the Arab world in terms of its study of the various Arabic sciences and its ability to issue special decisions that keep pace with linguistic development in each branch and level through its specialized and qualified committees. As for the study methodology, the nature of the study requires the use of the descriptive analytical method based on the method followed by linguists during their study of linguistic performances, analyzing these performances, and describing the linguistic phenomenon, after extrapolating the set of morphological decisions of the Academy of the Arabic Language in Cairo, then studying and analyzing them to reach scientific results represented in the fact that the Academy of the Arabic Language seeks to facilitate morphology and make it easy for its speakers.

Keywords: morphological decisions, linguistic rules, authorization, document, academy.

مقدمة

كانت مرحلة جمع اللغة أولى مراحل التقعيد اللغوي، وقد اعتمد فيها علماء اللغة على السماع مشافهة من أفواه العرب أنفسهم، محددين في ذلك إطاراً مكانياً يقبلون منه اللغة ضمن شروط معينة؛ كأن تكون بعيدة عن أطراف الجزيرة ومن قبائل معينة، (السيوطي، 2006، 47-48)، إضافة إلى إطار زمني ينتهي بنهاية القرن الثاني لقبائل أطراف الجزيرة العربية، وحتى نهاية القرن الرابع لقبائل وسط الجزيرة العربية تستنتج من تقسيمهم الشعراء إلى طبقات (البغدادي، 1997، 7-1/6) أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الفحص والتمحيص للمجموع اللغوي؛ لاستنباط القواعد والنظريات التي تحكم المادة اللغوية وتأسيس القاعدة عليها (عمر، 1988، 81).

ولم تميز عملية التقعيد اللغوي قديماً بين مستويات اللغة؛ فما كان متداولاً في كتب الأوائل من علماء اللغة عبارة عن مزيج من النحو والصرف واللغة والأدب وغير ذلك من علوم اللغة العربية؛ لأن

هذه الفروع كانت متداخلة؛ فكان الأديب نحويًا وصرفيًا ولغويًا، وكان النحوي أديبًا وصرفيًا ولغويًا أيضًا (طنطاوي، د.ت، 39).

على خلاف من ذلك، كانت عملية التقعيد اللغوي في مجمع اللغة العربية بالقاهرة تتم وفق لجانٍ مختصة بكل علمٍ من علوم العربية، كلجنة المعجم ولجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب ولجنة اللهجات ونشر النصوص القديمة وغيرها كثير من اللجان، مما أتاح الدراسة الوافية لكلِّ علمٍ من علوم العربية الذي بدوره ساعد على اتخاذ قرارات مدروسة بدقة واستفاضة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في تركيزها على عمليتي التقعيد والإجازة لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي يعد من أكبر وأهم مراجع الإفتاء اللغوية في الوطن العربي من حيث دراسته لعلوم العربية المختلفة، وقدرته على إصدار القرارات الخاصة التي تواكب التطور اللغوي في كلِّ فرع ومستوى عن طريق لجانته المختصة والمؤهلة لذلك.

ووقع الاختيار على مجمع اللغة العربية بالقاهرة تحديداً؛ لأنه المجمع الوحيد الذي تشمل قراراته علوم اللغة كلها، بخلاف مجمع اللغة العربية الأردني مثلاً، الذي يسخر جهده للترجمة والتعريب، وما يتعلق بالنحو فينشر على شكل أبحاث في مجلة المجمع، وكذلك المجمع العراقي الذي لم يصدر عن لجنة الأصول فيه إلا قرارات مقتضبة مرتين تحت عنوان خلاصة أعمال لجنة الأصول في المجلد رقم ٣٠ سنة ١٩٧٩م، والمجلد رقم ٣٦ سنة ١٩٨٥م، والمجمع السوري لا يعدُّ أحسن حالاً من سابقه بهذا الخصوص.

اشتملت مدونة الدراسة على مجموعة من القرارات الصرفية التي تضمنت التقعيد والإجازة ومثلتها تمثيلاً حقيقياً، وحُدِّدت الفترة الزمنية ما بين عامي 1983م و 1997م. ووقع الاختيار على هذه الفترة بالذات لمجموعة من الاعتبارات، لعل من أهمها: ما تميزت به الدورات التي عقدت في هذه الفترة من حركة نشطة في دراسة واتخاذ القرارات، سواء كانت في الألفاظ والأساليب أم أصول اللغة، ولتوسط هذه الفترة نسبياً ما بين القديم والحديث؛ ليحصل الباحث على مجموعة كبيرة من القرارات التي تقع ما بين الدورة الخمسين والثالثة والستين؛ لانتقاء بعض النماذج التي تمثل التقعيد والإجازة في القرارات الصرفية من أبوابٍ مختلفة، ومن هذه النماذج ما يلي:..

جمع فَعْلَةٌ على فَعَلَ

شاع في الاستعمال المعاصر إطلاق الفَصْلَةِ على المسئل أو المنتزع أو المستخرج من كتاب أو مجلة، كما ورد في مسموع العربية كثير من الأمثلة على ذلك، في الوقت نفسه لم يذكر الصرفيون في

أقيسة الغالب من جموع التكسير جمع فَعْلَةٌ بفتح الفاء على فِعْلٍ بكسرهما، بل المشهور عند الصرفيين أن هذه الصيغة "فَعْلَةٌ" تُجمع "فَعَلَات" جمع قلة، و"فِعَال" جمع كثرة (ابن يعيش، 2001، 3/244).

نص القرار على ما يلي: "تُجيز اللجنة استعمال الفَصْلَةِ مفتوحة الفاء وجمعها بكسرهما لتلك الدلالة العصرية" (عمر، 2003، 4/76).

عرض هذا القرار على مجلس المجمع في جلسته السادسة من الدورة الخمسين، فوافق عليه كما عرضته اللجنة، ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته الخامسة من الدورة الخمسين فوافق عليه كما عُرض (أمين، 1984، 81).

إن المشهور عند الصرفيين القدماء في جمع (فَعْلَةٌ) هو فِعَالٌ وفَعَلَاتٌ (سيبويه، 1988، -3/578)، لكن المجمع استند في إصداره هذا القرار إلى ما ذهب إليه الفراء ومن تبعه في أن (فِعَالٌ) جمع (فَعْلَةٌ)، فيقول المرادي: "قاس الفراء فِعَلٌ في فِعَالِي أسماء، نحو: ذِكْرِي وَذِكْرٌ، وفَعْلَةٌ يائي العين نحو ضَيْعَةٌ وضَيْعٌ" (المرادي، 2001، -5/1389)، وجاء في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: "ومنها (أمثلة جمع الكثرة) فِعَلٌ وهو لفِعْلَةٌ اسما تاما، ويحفظ في فعلى أسماء، ونحو "ضَيْعَةٌ" ولا يقاس عليها خلافا للفراء" (ابن مالك، 1967، 272).

ورغم أن هذا الجمع (الفِصَل) لم يرد في أي من معجمات اللغة إلا أنه مشهور لكونه عنوان كتاب ابن حزم الأندلسي "الفِصَل في الممل والأهواء والنحل" (ابن حزم، 1996) منذ القرن الخامس الهجري.

علاوة على ذلك، فإن (الفِصَل) مسموعة فصيحة اشتهرت بدلالاتها العصرية التي يُراد بها المقال أو البحث المنقول من مجلة، والمطبوع على حدة، والتي نُقلت دلالاتها الثقافية هذه من دلالة نباتية تعني النخلة أو الفسيلة المنقولة المحولة التي أُقيلت من موضعها، على سبيل المجاز (عمر، 2003، 4/107).

ومن الأمثلة الفصيحة في العربية ما جاء فيها جمع "فَعْلَةٌ" على "فِعَالٌ"، والكثرة منها ليس يائي العين خلافا لما كان يذكره الصرفيون من مثاليين أو ثلاث على سبيل الشذوذ، نحو: دَوْلَةٌ: دَوْلٌ، عِبْرَةٌ: عِبْرٌ، بَيْعَةٌ: بَيْعٌ، قَصْعَةٌ: قِصْعٌ، وغيرها.

تؤيد هذه الأمثلة هذا الجمع إلا أنها تبقى قليلة نسبة إلى المعجم العربي، بمعنى أن المجمع استند إلى القليل مما ورد عن العرب لإصدار هذا القرار.

جواز التصحيح والإعلان في التصغير

ترى القاعدة العامة أن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وكانت السابقة منهما متأصلة ذاتا وسكونا، فإنه من الواجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء، سواء أكانت الواو حرفا أصليا أو زائدا، وسواء أكانت الياء متقدمة عليها أم متأخرة عنها، إلا أن علماء اللغة يجوزون في حال التصغير الإعلال والتصحيح، ناقشت لجنة الأصول في المجمع هذه المسألة وانتهت إلى القرار التالي:

"كل اسم ثالثه واو متحركة مما يجمع على مفاعل وشبهه نحو جدول وقصور، يطرد عند تصغيره الإعلال فالإدغام، فيقال: جُدَيْلٌ وقُسَيْرٌ، ويسير طبقا للقاعدة التي تلزم ذلك، وأجاز العلماء التصحيح نحو جُدَيْولٌ وقُسَيْرٌ بقلّة حملا على جمع التكسير، واللجنة ترى رعاية للقاعدة الأساسية الالتزام في مثل هذه الكلمات بالإعلال والإدغام" (عمر، 2003، 4/627).

إن هذا القرار الذي أجاز فيه التصحيح في حال التصغير بلا قلب أو إدغام محكوم بقاعدة مضمونها: إذا كان المكبّر (الاسم قبل التصغير) يُجمع على مفاعل وما يشبهه، وثالثه واو متحركة، فعند تصغيره تجتمع ياء التصغير وهي ثالثة ساكنة وسابقة مع الواو المتحركة، عندئذ يجوز لذلك وجهان (ابن يعيشر، 2001، 3/412):

الأول ... قلب الواو ياء وإدغام الياء مع الياء على القياس، وهذا هو الكثير الغالب، وهو المختار.

الثاني ... إبقاء كل حرف على حاله بلا إعلال ولا إدغام، ذلك يعود لقوة الواو المتحركة ولأن ياء التصغير عارضة غير لازمة (الأسترابادي، 1975، -1/230)، فهي ليست في قوة الياء الأصلية، ولأن اللغويين حملوا التصغير على جمع التكسير لأنهما من باب واحد (السيوطي، د.ت، 3/379)، ومثل ذلك كلمة سفرجل التي تُحذف لامها عند جمعها على صيغة منتهى الجموع فتصبح سفارج، وكذلك الحال تحذف لامها عند تصغيرها فتصبح سُفيرج، وأيضا إذا أريد التعويض عن المحذوف في التكسير والتصغير فتكون الياء هي حرف التعويض، فيقال: سفاريج وسفيرج (عمر، 2003، 4/666).

فجاء هذا القرار قياسا على ما أورده الصرفيون المتقدمون، ورعاية للقاعدة الأساسية من منع التصحيح وإجازة الإعلال والإدغام عند التصغير.

رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب

بعد دراسة بعض مسائل النسب والرجوع إلى ما قرره اللغويون والصرفيون المتقدمون ومجمع اللغة العربية في قراراته السابقة بهذا الخصوص، انتهت لجنة الأصول إلى القرار التالي:

"كل ثلاثي حُذفت فائوه أو لامه سواء عُوِّض عنها بحرف التاء أو ألف الوصل أم لم يُعَوِّض، يرد المحذوف واوا قبل ياء النسب، وتُستثنى كلمة "اسم"، فيُنسب إليها من غير ردّ، فيقال: "اسمي" (عمر، 2003، 4/281).

يمكن تقسيم البحث في هذا القرار قسمين، هما:

أولاً: رد فاء الثلاثي، ولفظه صورتان: صورة اللام فيها صحيحة، مثل عدة، جهة، وصورة ثانية، اللام فيها معتلة، مثل: شية، والصورتان عوض فيهما عن الفاء بها التأنيث، وتفصيلهما كالتالي:.

1. الصور الأولى، اللام فيها صحيحة، مثل: عدة، جهة.

ذهب أغلب الصرفيين إلى أن فاء اللفظ الثلاثي في هذه الصورة لا ترد، فيقال في الكلمات السابقة عند النسبة: عديّ، جهيّ (سيبويه، 1988، 3/369)، فحذفت التاء، ولم يُعاد المحذوف؛ لأنه في أول الكلمة، بالتالي فهو بعيد عن ياء النسب، فلو كان موجوداً لم يطرأ عليه أي تغيير، كما تتغير لام الكلمة بالكسر من أجل الياء، ويعضد ذلك، أن العرب لا ترد محذوفاً إذا كان فاءً في شيء من كلامها، لا في تثنية ولا في جمع بالألف والتاء (سيبويه، 1988، 3/369). في حين يرى الفراء وجوب رد الفاء إلى الكلمة عند النسب قياساً مطرداً، لكن الفاء لا ترد في موضعها وإنما في موضع ما سُمع عن العرب، كقولهم: عدويّ، جهويّ (ابن منظور، 1414هـ، 3/462).

2. الصورة الثانية، اللام فيها معتلة، مثل: شية.

يرى الصرفيون أنه يجب في هذه الصورة رد فاء اللفظة في أولها، وفتح ثانيها، وقلب يائها واوا، فيقال في شية: وشوي (ابن يعيش، 2001، 4/464)، فردّ المحذوف هنا؛ لأن الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وذلك لا يكون في اسم متمكن (سيبويه، 1988، 3/369). في حين يرى الفراء أن الفاء يجب أن ترد مكان اللام، نحو: شية: شيويّ (ابن منظور، 1414هـ، 3/462).

ثانياً: رد لام الثلاثي، مثل سنة- ابن. ولفظ الثلاثي محذوف اللام ثلاث صور، وهي:

1. صورة حذفت فيها لام اللفظ الثلاثي وعُوِّض عنها بهاء التأنيث، نحو: سنة، فنة، مئة، ويرى فيها أغلب الصرفيين أن ترد إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة، فيقال فيها: سنوي، فنوي، مئوي (سيبويه، 1988، 3/360).

2. صورة حذفت فيها لام اللفظ الثلاثي، وعوض عنها بألف الوصل، مثل: اسم، ابن، وذهب الصرفيون في النسب إلى هاتين اللفظتين إلى إجازة الوجهين: رد لام اللفظ الثلاثي المحذوفة وحذف الهمزة،

فيقال فيهما: سَمَوِي، بنوي. أو إقرار الهمزة وعدم رد اللام، فتظل اللفظتان كما هما، فيقال: اسمي، ابني(المبرد،2010، 3/154).

3. صورة حذف فيها لام اللفظ الثلاثي دون تعويض عنها، سواء كانت هاء التأنيث أو ألف الوصل، نحو: أب، يد، أخ، وهذه يرى فيها الصرفيون وجوب رد لام اللفظ الثلاثي المحذوفة، فيقال فيها: أبوي، يدوي، أخوي(الأستراباذي، 1975، 2/65).

في نهاية ما قُدِّم من بحثٍ في هذا القرار رأت اللجنة اعتماد:

● رأي الفراء في صورتَي أ، وهما: رد فاء اللفظ الثلاثي صحيح اللام إليه عند النسب في موضع ما سُمع عن العرب من قولهم، نحو: عدة- عدوي، جهة- جهوي. ورد فاء اللفظ الثلاثي معتل اللام إليه موضع اللام، نحو شية- شيوي.

● الصورة الأولى من ب، ولفظة ابن من الصورة الثانية، وألفاظ الصورة الثالثة، مما يؤدي إلى وضع قاعدة موحدة للنسب في الألفاظ محذوفة الفاء واللام، تتمثل في رد المحذوف واوا في النسب، باستثناء كلمة "اسم" التي تبقى على حالها في حالة النسب، فيقال فيها: "اسمي"(عمر،2003، 4/317).

جواز إثبات الياء في المنقوص النكرة

قامت اللجنة بدراسة جواز إثبات الياء في الأسماء المنقوصة النكرة، مثل: قاضي ومنحني، واستعرضت أمثلة تتعلق بإثبات الياء في قراءات القرآن الكريم، كما تناولت آراء الصرفيين حول جواز الحذف والإثبات مع تفضيلهم الحذف على الإثبات، وفي ختام دراستها، توصلت اللجنة إلى القرار التالي: "يجوز إثبات الياء في اسم الفاعل المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر عند الحاجة"(عمر،2003، 4/252).

ذهب سيبويه إلى حذف الياء من الاسم المنقوص النكرة في الوقف، فيقول: "باب ما يُحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات، وذلك قولك: "هذا قاض، وهذا غاز، أذهبوها في الوقف كما ذهب في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل. فهذا الكلام الجيد الأكثر"(سيبويه، 1988، -4/183)، إلا أن سيبويه نقل عن أبي الخطاب ويونس بن حبيب أن ممن يوثق بعربيته من العرب أثبت الياء في الوقف، فيقول: هذا رامي وغازي وعمي، وحجتهم أن الياء حذفت لملاقاتها التنوين، وقد زال في الوقف، فعادت الياء لزوال السبب(سيبويه، 1988، -4/183)، وقد جاء الوقف بإثبات الياء كقراءة ابن كثير فقط من بين القراء لقوله تعالى: "ولكل قوم هادي"(ابن مجاهد، دت،

(360) (سورة الرعد، 7)، ويرى القرطبي في تفسيره لقوله تعالى: "فاقض ما أنت قاض" (سورة طه، 72) أن سيبويه اختار إثبات الياء في كلمة قاض على الوقف؛ لأن علة التقاء الساكنين زالت (القرطبي، 1964، 11/226)، على الرغم من تقريره أن الحذف أجود وأكثر.

فحجة من ذهب إلى الحذف، أن الوقف يُعد من مواضع الحذف، والوصل من مواضع الإثبات، فإن حُذفت الياء في الوصل، فالأجدر أن تُحذف في حالة الوقف. وحجة من ذهب إلى الإثبات، أن الياء تم حذفها في حالة الوصل نتيجة التقائها بالتنونين، وبما أن التنوين زال في الوقف فإن الياء عادت لزوال السبب (سيبويه، 1988، 4/183).

فحوى ما جاء به الصرفيون أنه إذا وُقف على الاسم المنقوص المنون يجوز فيه حذف الياء، وهو أجود وأكثر استعمالاً، نحو: هذا قاضٍ، ويجوز إثبات الياء، وهو جيد لكنه نادر، نحو: هذا قاضي اعتمد المجمع في إصدار قراره هذا إضافة إلى الأخذ برأي الصرفيين المتقدمين النادر في ذلك ورود إثبات الياء في بعض القراءات القرآنية.

تيسير التذكير والتأنيث في أدنى العدد

إن المشهور في قواعد اللغة العربية هو المخالفة بين أدنى العدد ومعدوده في التذكير والتأنيث حتى شاع ذلك بين الباحثين وأصبح قاعدة مطردة، وإن ورد من الأمثلة ما هو مجانب للصواب، حُمل على التأويل.

نص قرار المجمع في هذه المسألة على ما يلي:

"إن ما كان لفظه مذكراً ومعناه مؤنثاً، وكذلك ما كان لفظه مؤنثاً ومعناه مذكراً، يجوز معه الوجهان: المطابقة والمخالفة بين أدنى العدد ومعدوده في التذكير والتأنيث" (عمر، 2003، 4/155).

دأب المجمع إلى النظر في المسائل التي تعترضه أو تعرض عليه بغية التيسير والتسهيل من خلال البحث والدراسة، ومن ضمن ما اعترضه إحدى قواعد العدد، وهي المخالفة بين أدنى العدد ومعدوده في التذكير والتأنيث، هذه القاعدة "التي تعد من أبرز خصائص اللغات السامية، وبذل العلماء الجهد الشديد في حل مسألة أصلها ولم يوفقوا في ذلك" (برجشتراسر، 1994، -123)، فإن عُرض قول عمر بن أبي ربيعة (بن أبي ربيعة، 27، 1996):

وكان مجيبي دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

سارع الشراح على تأويل الشخص بالمرأة معنى، وكذلك بقية الأمثلة.

يقول في ذلك ابن الحاجب: "إذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً أو العكس فالوجهان، كقولك: ثلاثة شخوص، إذا قصدت بالشخوص المؤنث فلك أن تقول: ثلاثة شخوص، نظراً إلى المعنى؛ لأنه مؤنث، وبالعكس ثلاثة أنفس، وأنت تعني الذكور، وثلاث أنفس وأنت تعني المؤنث، فليس في الأول إلا إثبات التاء وليس في الثاني إلا حذفها" (ابن الحاجب، 1989، 2/525).

إلا أنه وبعد البحث والتقصي فيما تركه لنا المتقدمون نجد أن هذه الأمثلة التي ترد على غير القاعدة المتعارف عليها ليست شاذة؛ لذلك تستند إلى التعليل والتأويل، بل تستند إلى قواعد صرفية ثابتة، ومن ذلك قول السيوطي: "والعبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر في ذلك المعنى بقلة، فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر، ويترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث" (السيوطي، د.ت، 3/254)، وقوله أيضاً: "والعبرة في الصفة النائية عن الموصوف بحاله أي الموصوف لا بحال الصفة، فيقال: رأيت ثلاثة ربعات بالتاء إذا أردت رجالاتاً، وثلاث ربعات بحذفها إذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف" (السيوطي، د.ت، 3/255).

وجاء في شرح التسهيل "تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة، نحو: ثلاث فتيات، أو مجازاً نحو ثلاث ليال، والاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ" (الدماميني، 2005، 23-7/22).

ومما جرى على أقلام كبار الكتاب المتقدمين ويعضد هذه القاعدة ما ذكره الجاحظ في رسائله: "وللتركي أربعة أعين" (الجاحظ، 2002، 496).

فاتجه المجمع نحو تسهيل وتيسير الصرف فيما يتعلق بهذا الضابط الصرفي إجازة التذكير والتأنيث لاسم العدد، إذا كان لفظ المعدود مذكراً والمعنى مؤنثاً أو كان العكس مستنداً إلى بعض الآراء الصرفية الموجودة في كتب المتقدمين وما عززها في كتابات الأدباء.

صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة صيغنا فَعِيل وفَعُل من صيغ الصفة المشبهة

تلتقي صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبهة في ثلاث، وهي: (فَعول وفَعول وفَعِيل) إلا أن أمثلة "فَعول" في الصفة المشبهة قليلة جداً، وغالبية الأمثلة فيها على صيغة المبالغة، ولعل هذا ما جعل سيبويه يذكرها أولاً عندما عدّ صيغ المبالغة، واستشهد عليها بالأمثلة كذلك، إضافة إلى اطراد قياسها من الأفعال المتعدية واللازمة (سيبويه، 1988، 1/110)، مما يستوجب اقتصار دلالتها على المبالغة، بخلاف صيغتي فَعِيل وفَعُل.

جاء في قرار اللجنة أنها ترى مع تسليمها بأن صيغ المبالغة الخمس قياسية في اللازم والمتعدي:
"أن صيغتي فَعِيل وفَعَل من صيغ الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والاستمرار لا طراد قياسها
فيها" (عمر، 2003، 4/154).

صيغ المبالغة هي أبنية مشتقة من أفعال ثلاثية متعدية أو لازمة تشير إلى الكثرة والمبالغة في
حدوث وتكرار الفعل، وأكثرها انتشاراً ودوراناً في اللغة خمس صيغ أخذ بها سيبويه جميعها، وهي: فَعول
وفَعَال ومِفْعَال وفَعِل وفَعِيل (سيبويه، 1988، 1/110).

ويرى سيبويه أن صيغة (فَعِيل) أقل استخداماً، إذ يقول بعد ذكر الأربع صيغ: "وقد جاء فَعِيل
كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير" (سيبويه، 1988، 1/110)، ووافق ابن مالك في الصيغ الثلاث
الأولى وسوّى بين صيغتي (فَعِل وفَعِيل) في قلة دلالة استعمالها على المبالغة (ابن عقيل، 1980، 3/111).

إضافة إلى ذلك، فإن صيغتي (فَعِيل وفَعِل) ليس لهما قياس في الدلالة على المبالغة، بينما تنقاسا
في الصفة المشبهة قياساً مطرداً، الأولى من "فَعِل" اللازم الدال على الأدواء والعيوب والهيجانات والفرح
والحزن، مثل: فَرِحَ وقَلِقَ وعَطِسَ (الأستراباذي، 1975، 1/143)، والثانية من "فَعُل" مضموم العين
الدال على الغرائز والأوصاف الخلقية والخُلُقِيَّة، مثل: كريم ووسيم وكبير (الأستراباذي، 1975، 1/74).

ويمكن إضافة ما ذهب إليه المبرد من منع إعمال صيغتي (فَعِيل وفَعِل)، لأن فعليهما لازمان ولا
يتعديان إلى مفعول به (المبرد، 2010، 2/214)، والفعل اللازم هو ما تختص به الصفة المشبهة، بعكس
صيغة المبالغة التي تأتي من اللازم والمتعدي.

يُخلص إلى أنه من اللازم حمل هاتين الصيغتين المعدولتين عن فاعل، وما يماثلهما على دلالة
الصفة المشبهة التي تفيد الثبوت والاستمرار؛ لأن حملهما على المبالغة شذوذ في قياسية صيغتيهما
وخروج عن أصلهما؛ لذلك ينبغي إخراجهما من صيغ المبالغة (عمر، 2003، 4/178).

فإصدار المجمع هذا القرار جاء استناداً إلى عدم اعتداد الصرفيين المتقدمين بهاتين الصيغتين
كصيغ مبالغة كما الصيغ الأخرى، والنظر إليهما كصفة مشبهة.

أفعال بصيغة تَمَفَّل قديمة وحديثة

تستدعي الحاجة إلى اشتقاق صيغ على وزن "تَمَفَّل"، على اعتبار أن الميم حرفٌ أصلي في
الفعل مثل (تمحور، تمركز، تمظهر)، على الرغم من أن ذلك لا يتوافق مع القواعد الصرفية المعتمدة عند
الصرفيين العرب الذين يشترطون العودة إلى الفعل المجرد للصوغ منه.

بعد استعراض اللجنة ومناقشتها آراء فقهاء اللغة فيما ورد من صيغ على وزن "تَمَفَّل" باستبقاء الحرف الزائد عند الاشتقاق، وبعد البحث والمداولة انتهت إلى القرار التالي:

"لا ترى اللجنة بأساً في إجازة ما يشيع في التعبير العلمي من هذا القبيل" (عمر، 4/152، 2003)، أي اشتقاق أفعال بصيغة تمفعّل قديمة وحديثة.

تتميز اللغة العربية مقارنة باللغات السامية بتنوعها الكبير في صيغ الأفعال وابتكارها، كما يتضح في الأفعال الثلاثية وزياداتها (شوقي ضيف في عمر "محرر"، 2003، 4/166)، فهي عند سيبويه اثنتا عشرة صيغة (سيبويه، 1988، 4/64)، ومما استدركه الصرفيون عليه من الصيغ، صيغ أخرى، وهي: أفعّل، أفعّلي، أفعّيل، افونعل، أفعّلي، افعلّلي (السيوطي، 1998، 2/46)، إلا أن هذه الصيغ المستدركة على سيبويه لم يجد الصرفيون على كل منها سوى مثال واحد شديد الغرابة؛ لذلك أهملها سيبويه جميعاً (عمر، 2003، 4/166)، على الرغم أنه كان جدير بهم أن يستدركوا على سيبويه صيغة "تَمَفَّل" التي ساق لها ابن جني أكثر من مثال، واحتج لها قائلاً: "جاء تمسكن وتمدرع، وتمنطق وتمندل، فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه" (ابن جني، د.ت، 1/229).

يبرهن ابن جني صحة هذه الصيغة بأن العرب لجأت إليها للفرقة بين دلالة الفعل المشتق من الحروف الأصلية، ودلالة الفعل المشتق منها، ومما زيد معها من الميم، ويتضح ذلك في الفعلين (تمدرع وتمسكن)، فإن المجرّد منهما تدرع وتمسكن، ودلالة المجرّد فيهما تغيّر دلالة المزيد، فتدرّع لبس درع الحرب (ابن جني، د.ت، 1/229)، وتمدرع لبس مدرعة أو قميصاً من الصوف (الرازي، 1999، 104)، وسكن من السكون ضد الحركة، وتمسكن من المسكنة ضد الفقر (الأزهري، 2001، 10/40).

فيلاحظ أن صيغة "تمفعّل" في الأمثلة كلها تعبر عن دلالة مغايرة لدلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه، وقد ورد في لسان العرب على سبيل المثال: "رَفَّقَ به، وترفق: تلطّف به وحسن صنيعه. وتمرفق الرجل: اتكأ على مرفق يده" (ابن منظور، 1414هـ، 10/119).

ويثبت ابن جني احتجابه لهذه الصيغة "تَمَفَّل"، بقوله: "إن للحرف الزائد في الكلمة عند العرب كحرف الميم في هذه الصيغة، ما للحرف الأصلي من حرمة في الاشتقاق" (ابن جني، د.ت، 1/229)، فهو يرى أنه يجب معاملة الحرف الزائد "الميم" معاملة الحرف الأصلي؛ لذلك، يعدّ أول من وثّق هذه الصيغة، بما ذكر من الأمثلة التي أوردها، ولم يقتصر على ذلك بل قدّم لها حججاً قوية ومقنعة. ومن اللافت أنه بنيت على هذه الصيغة العديد من الأفعال التي لا تزال تستخدم في اللغة المعاصرة، مما يدل على أنها لا تزال حية في العربية حتى اليوم.

ويرى شوقي ضيف أنه يجب إدخال هذه الصيغة مع صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة التي ذكرها سيوييه؛ لأسباب عدة تتمثل فيما يلي (شوقي ضيف في عمر "محرر"، 2003، 4/169-170):

1. ورود ما جاء على بنائها في القديم والحديث.
2. إنها أولى من الصيغ التي أوردتها، التي تُعد من غريب اللغة المهجور، مثل صيغة "أفعول".
3. تصحيح لغة العوام؛ لأنها تنطق الأفعال الحديثة الصيغة بتسكين التاء، مثل: أئْمَلَس، أئْمَرَج، وفي ذلك تتحقق فائدة مهمة.

إضافة إلى ذلك، فإن المجمع كان قد درس في جلسته الثامنة من الدورة الحادية والثلاثين سنة 1965م، (الاعتداد بالحرف الزائد في اشتقاق بعض الكلمات واعتباره حرفاً أصلياً)، وانتهى إلى إجازة معاملته معاملة الحرف الأصلي، شريطة أن يتم تداول أمثله، وأن تتجلى الحاجة إليه بوضوح (أحمد، 1969، 1/44).

يتضح من هذا القرار أنه استند إلى حاجة المجتمع إلى هذه الصيغ لشيوعها على الألسنة، إضافة إلى وورودها في مسموع اللغة العربية على الفلة.

زيادة النون في فعْلن وما يشتق منها

شاعت على ألسنة الناس وأقلامهم صيغ الفعل الذي زيدت فيه النون ومصدره وما يشتق منه أيضاً نحو: عَقْلن بمعنى أخضع الأمور والأحداث للعقل، ومنه عَقْلنة، وعلمن بمعنى جعل نظام الدولة علمانياً ومنه علمنة، وغير ذلك، في الوقت الذي لم يعرف فيه العرب من هذا الكلام إلا كلمات قليلة متناثرة في بطون الكتب، مما أثار جدلاً بين الصرفيين بين مؤيدٍ ومعارض.

نص قرار لجنة الأصول على "قبول ما يشيع على ألسنة المتقنين، من نحو: عَلمن، عَضُون، وعَقْلن، ومصادرهما وما يشتق منها، على أن تعدّ النون زائدة، ويحمل ذلك على ما ورد من أشباهه في القديم، وما ذكره النحاة من زيادتها في ذلك" (عمر، 2003، 4/327).

صدر هذا القرار بعد دراسات مستفيضة نتيجة الحاجة الماسة إليها وشيوع هذه الصيغ وما ينتج عنها من أفعال ومصادر وصفات على ألسنة المتقنين وأقلام الكتاب؛ فكان لا بدّ من البحث فيها من خلال دراسة جزئياتها واحدة واحدة، ولتكن أولها مجيء النون زائدة رابعة في الأسماء على النماذج التالية:

1. فتح الفاء وسكون العين وفتح اللام (فَعْلن) (عمر، 2003، 4/342).

مثل رَعَشَن، نحو قول رُوْبَة بن العجاج (ابن السراج، 1996، 3/206):

من كل رعشاء وناجٍ رَعَشَن

وتعني الذي يرتعش.

وكذلك ضَيْفَن، وهو الذي يحضر مع الضيف (ابن جني، 1954، -167)، ومنه قول الشاعر (الأزهري، 2001، 12/32):

إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن فأودى بما تُقرى الضيوف الضيافن

وورد كلمات أخرى غيرها.

2. كسر الفاء وفتح العين وسكون اللام (فَعْلَن أو فِعْلَنَة) (عمر، 2003، 4/242).

مثل خِلْفَنَة، نحو: في خلق فلان خِلْفَنَة: أي خلاف (السيوطي، 1998، 2/227. السراج، 1996، 3/206)، وعِرْضَنَة: ناقة عِرْضَنَة من الاعتراض كما يقول سيويوه (1988، 3/206).

3. ضم الفاء وتسكين العين وضم اللام وتشديد النون عن أبي زيد (فُعْلَن)، وكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام وتشديد النون عن غيره (فِعْلَن) (عمر، 2003، -4/343)، ومنهما قيل: سِمْعَنَة نُظْرَنَة للمرأة إذا سمعت أو تبصرت فلم تر شيئا عن الأحمر، وسِمْعَنَة نُظْرَنَة ... عن أبي عبيد عن أبي زيد (الأزهري، 2001، 2/76)، وأنشد عبيد الله (الأزهري، 2001، 2/76):

إِنَّ لَنَا لَكِنَّهُ مِعْنَة

مِقْنَهُ سِمْعَنَة نُظْرَنَة

إِلَّا تَرَهُ تَطْنَنَة

كالذئب وَسَطَ العِنََّة

وزاد أبو حيان وَشَحْن: للوشاح، وقَشُونٌ للدقيق الضعيف (أبو حيان، 1998، 1/85).

4. كسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام أو كسرهما (فِعْلَن/ فِعْلِن) (عمر، 2003، 4/343).

ومن ذلك فِرْسَن للبعير: كالحافر من الدابة، وقال الخليل بزيادة النون في هذه الكلمة وأقره

المازني، ومثالها عنده فِعْلِن بكسر الفاء واللام (ابن جني، 1954، 168).

وجاءت النون أيضا في بعض الأفعال، من ذلك عرجنه بالعصا أي ضربه، وعربنته إذا أعطيته العربون (الجوهري، 1987، -6/664)، وتشيطن الرجل وشيطن إذا صار كالشيطان وفعل فعله (الأزهري، 2001، 11/214).

ومما جاء منها على المصدرية "الرهينة"، يقول ابن منظور: "والرهينة فعلنة منه أو فعللة على تقدير أصلية النون أو زيادتها" (ابن منظور، 1414هـ، 1/437).

اختلف الصرفيون في هذه النون إلى فريقين، فريق يرى أن النون أصلية وهي على وزن "فعلل"، والفريق الآخر يرى أنها زائدة على وزن "فعلن"، ولكل فريق أنصاره ومؤيدوه فأنصار الفريق الأول يرون أن التصريف دليلا على أصلتها ومنهم سيبويه (1988، -3/218) وابن جني (د.ت، 1/360)، أما أنصار الفريق الثاني الذين قالوا بزيادة النون، منهم الخليل (ابن جني، 1954، -167) وابن السراج (ابن السراج، 1996، 3/239) وغيرهم.

وللتقريب بين وجهتي نظر الصرفيين لهذه النون في هذا البناء، هل هو "فعلل" أم "فعلن"، يمكن القول: إنه إذا كانت النون في هذا البناء من حروف الزيادة (سألتومنيها) فإنها تُقابل بلفظها، ويكون البناء "فعلن"، كما هو الحال في (حلقن، عقلن، شخصن)، وإن كانت النون أصلية في الفعل أو مما اشتق منه، فإن البناء يكون "فعلل"، نحو: سلعن بمعنى أسرع في عدوه، وعزتن بمعنى صبغ بنبات العرتن (خسارة، 2012، 4/989).

ولعل هذه النون ليس ضروريا أن يكون لها معنى مطرد إلا أن ابن فارس صرح بأنها قد تكون للمبالغة مثل "خلبن" الرازي، (1979، -1/332)، في حين أن بقية الأمثلة الزيادة فيها للتوسع في اللغة بتكثير الصيغ لا بمعنى من المعاني (أمين، 2000، 415).

نستنتج مما سبق أن النون تأتي زائدة في الأسماء والأفعال والمصادر والصفات، وأنه على الرغم من اختلاف الصرفيين فيمن يعدها أصلية ومن لا يعدها فإن ذلك لا ينقض صحة الأمثلة الواردة عن العرب.

تحقيق أفعال المطاوعة وقياسيتها

إن هذا القرار هو حصيلة مراجعة لقرارات جمعية سابقة خاصة بأفعال المطاوعة يعود بعضها إلى الدورة الأولى للمجمع (أحمد وأمين، 1971، -39 وما بعدها)، إذ أخذت لأهميتها في وضع اصطلاحات للعلوم والفنون والصناعات، وبخاصة الكيميائية والطبيعية والآلية منها، وإن كثيرا من أعمال هذه الفنون تقتضي إحداث **أثر** من شيء في شيء آخر، وقبول هذا الآخر أثر الأول، أي تأثره به، لذلك

فمن المحتم التعبير عن قبول هذا الأثر بأفعال وصفات قد يُذكر بعضها في المعجمات وقد يُهمل (الإسكندري، 1934، 1/222).

نظرا لأن بعض الصرفيين قد وصفوا المطاوعة باللزوم، فإن هذا التعبير يعدُّ أكثر شمولاً لموضوعها وأوضح في دلالته عليها، حيث إن الفعل المطاوع لا يعدو كونه فعلاً انتقل من كونه متعدياً إلى كونه لازماً، وتتمثل دلالة اللزوم في قيام الفاعل بالفعل وظهور أثره فيه (عمر، 2003، 4/156). وقد قام أعضاء لجنة الأصول بمراجعة أحكامها وضوابطها في أبواب الصرف إلى أن توصلوا إلى ضبطها بصيغ قياسية وأخرى غير قياسية.

بناء على ذلك، يمكن تحديد ضابط المطاوعة بأن الفعل المتعدي يمكن تحويله إلى فعل لازم وفق صيغ متعددة، تنحصر في ضوابط محددة.

أ. صيغ قياسية

١. "انفعل" لكل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية ما لم تكن فاء الفعل أحد حروف (ولنمر) (عمر، 2003، 4/157).

اتخذ المجمع رأي الرضي الأستراباذي لإصداره هذا القرار، إذ قال: "هذا الباب: باب انفعل موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وهو في الأغلب مطاوع "فَعَلَ"، بشرط أن يكون فعل علاجاً أي من الأفعال الظاهرة للعيون كالكسر والقطع والجدب" (الأستراباذي، 1975، 1/108).

ويُعلل قول الرضي: أنه على "الأغلب فيه" أن يكون مطاوع فعل ثلاثي؛ بسبب مجيء أمثلة منه مطاوعة على الشذوذ لأفعل الرباعي، مثل: أزعجته فانزعج وأغلقتُ البابَ فانغلقَ (أبو حيان، 1998، 1/175)، ولفعل مضاعف العين، مثل: فحمتُه فانحَمَ (السيوطي، دت، 3/306)، إضافة إلى مجيء أفعال لازمة لا تدل على هذه الصيغة المطردة للمطاوعة، مثل: انكمش وانطلق (ابن يعيش، 2001، 4/440).

٢. صيغة "افتعل" لكل فعل ثلاثي متعد إذا أُريد به الدلالة على أصل الفعل، مثل: حبست الماء فاحتبس، وكذلك لكل فعل ثلاثي دال على معالجة حسية إذا كانت فاءه أحد حروف (ولنمر) (عمر، 2003، 4/157).

استند المجمع في إصدار هذا القرار إلى رأي الرضي الذي ذكر أنه "يكثُر إغناء افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاءه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم، نحو: لأمت الجرح فالتأم، ورميت به فارتمي، ووصلته فاتصل، ونفيته فانتفى، ومحوته فأمحى، وعلة ذلك إن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمسها" (الأستراباذي، 1975، 1/108-109).

وعلق الرضي على رأي سيبويه الذي يقول فيه إن الأصل في المطاوعة انفعال، وقد يأتي افتعل على القلة نحو: جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج(الأستراباذي، 1975، 1/108)، بقوله: فلما لم يكن افتعل موضوعا للمطاوعة كانفعال جاز مجيئه لها في غير العلاج، مثل: غمته فاغتم(الأستراباذي، 1975، 1/108).

٣. "تفعل" لكل فعل ثلاثي مضعف العين مطلقا مثل علّمته فتعلم(عمر، 2003، 4/157).

جاء قرار المجمع بقياسية هذه الصيغة لمطاوعة كل فعل ثلاثي مضعف العين على الإطلاق، استنادا إلى عبارة ابن الحاجب في الشافية: "وتفعل لمطاوعة فعل، نحو: كسّرتَه فتكسّر، وللتكلف، نحو: تشجّع وتحلم، وللاتخاذ، نحو: توسّد، وللتجنب، نحو: تأتمّ وتحرج، وللعمل المتكرر في مهلة، نحو: تجرّعته، ومنه تفهم، وبمعنى استفعل، نحو: تكبّر(الأستراباذي، 1975، 1/104).

ثم يعقب الرضي على ذلك بما معناه أن جميع المعاني التي وردت لصيغته تفعل يمكن ردها إلى المطاوعة، مما يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن دلالة المطاوعة دلالة مطردة في صيغة تفعل.

٤. تفعل لكل فعل على فعله وما ألحق بها، مثل: دحرجته فتدحرج(عمر، 2003، 4/157).

لم يطرأ على هذا القرار أي تغيير منذ الدورة الأولى(أحمد وأمين، 1971، 42)؛ لأن الحاجة تتطلب استخدام مطاوع فعّل بشكل ملح، إذ لا يوجد ما يغني عنه من مادة اللغة، ويعود ذلك إلى كونه المطاوع الوحيد الذي يتناسب مع جميع الأفعال رباعية الأصول؛ لذلك مال الصرفيون إلى تقليل الخلافات والاشتراطات المتعلقة بقياسيته(الإسكندري، 1934، 1/225)، أمثال سيبويه(1988، 4/66) والميرد(2010، 2/103) والأستراباذي(1975، 1/113).

ب. صيغ غير قياسية

١. تفاعل لكل فعل على صيغة فاعل مثل باعدته فتباعد وهي نادرة(عمر، 2003، 4/157).

هذه الصيغة تم مناقشتها منذ الدورة الأولى أيضا(أحمد وأمين، 1971، 41)، ففي حين تمّ عدّ صيغة فاعل الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره صيغة قياسية للمطاوعة حينذاك، تراجع المجمع عن ذلك وعدّها من الصيغ غير القياسية(عمر، 2003، 4/157).

ويرى المجمع أن هذه الدلالة لصيغة "تفاعل" ليست هي الأصل أو الأكثر في بابها، كالصيغ الأربعة السابقة، وإنما رأس دلالتها المشاركة، نحو: تخاصم وتعارك وتعاون(ابن عقيل، 1980،

4/264) ، وجعل الصرفيون آخر دلالات هذه الصيغة للمطاوعة، نحو باعدته، أي بَعَدته، فتباعده، أي: بَعُد، فقيل له مطاوع؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه(الأسترابادي، 1975، 1/103).

فالمجمع لم يتخذ أي قرار بخصوص أي صيغة بجعلها صيغة قياسية لدلالة المطاوعة كونها ليست دلالة أصلية، لكنها دلالة ثانوية، وكذلك الصيغ الأخرى التالية.

٢. فَعَلَ مثلثة العين، لكل فعل مضعف العين مثل قَعَدته فقَعَد، وشَجَعته فشَجَع، وعَلَمته فعَلِم، وهي صيغة نادرة تلتبس بدلالة الفعل الأصلية(عمر، 2003، 4/187).

تغلب في مطاوعة "فَعَلَ" الذي للتكثير هو الفعل الثلاثي أصل "فَعَلَ"، نحو: فَرَحته ففرح، شَجَعته فشَجَع(الأسترابادي، 1975، 1/104)، قَعَدته فقَعَد(عمر، 2003، 4/187)؛ ولأن دلالة المطاوعة في هذه الأفعال ثانوية قياساً إلى معانيها العديدة التي ذكرها الصرفيون واللغويون، لم يتم عدّها صيغة قياسية لتدل على المطاوعة.

٣. أفعَلَ مثل قشعت الريح السحاب فأقشع(عمر، 2003، 4/157).

أغلب ورود هذه الصيغة عند الصرفيين بدلالة التعديّة، مثل كرم وأكرم، وعلم وأعلم(أبو حيان، 1998، 1/172)، والأمثلة التي جاءت دالة على مطاوعة الفعل لأصله الثلاثي قليلة جداً، مثل: "قشعت الريح السحاب فأقشع" إذا فرقتَه فتنفَرَق، و"كبيبتُ الرجل فأكبّ" إذا أسقطته فسقط(ناظر الجيش، 2007، 8/748)، وقد أنكر الزمخشري خروج دلالة صيغ أفعَلَ فيهما من التعديّة إلى المطاوعة، ورأى أن الدلالة فيهما للصرورة، فمعنى أقشع: صار ذا قشع، وأكبّ: صار ذا كبّ، والمطاوع الصحيح للفعلين هو انقشع وانكبّ(الزمخشري، د.ت، 6/176).

وتابعه الرضي في تعقيبه على المثال الثاني أكبّ: أي صار يُكبُّ؛ لأن "أفعل" لتعديّة "فعل" لا لمطاوعته (الأسترابادي، 1975، 1/88) ، وقد أخرج عضو المجمع شوقي ضيف في نهاية مناقشته لهذه المسألة في تنسيبه للجنة الأصول صيغة "أفعل" من صيغ المطاوعة (شوقي ضيف في عمر "محرر"، 2003، 4/188).

٤. استفعل مثل أحكمه فاستحكم (عمر، 2003، 4/157).

إن الأصل في هذه الصيغة إفادة أحد معنيين، إما الصيرورة والانتقال من حال إلى حال، مثل: استحجر الطين إذا صار حجراً، واستنسر البغات: أي صار كالنسر في القوة، وإما الطلب، مثل: استفهم إذا طلب الفهم (ابن جني، 1954، 1/110).

وورد في الهمع أن دلالة هذه الصيغة تدل على المطاوعة، مثل: أحكمه فاستحكم وأراحه فاستراح (السيوطي، د.ت، 3/485)، لكن شوقي ضيف رأى أن هذه الصيغة تدل على الصيرورة لا على المطاوعة وما شابهها (شوقي ضيف في عمر "محرر"، 2003، 4/188).

وورد أيضا في المغني عن ابن بري أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين، مثل: استفهمته الحديث فأفهمني، إلا أن ابن هشام رأى أن دلالة صيغة استفعل لا علاقة لها بالمطاوعة، بل هي من باب الطلب والإجابة (ابن هشام، 1985، 676)؛ لأن الأصل في المطاوعة دلالة أحد الفعلين علة تأثير، ودلالة الفعل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

يُلاحظ أن صيغ المطاوعة غير القياسية التي أقرها المجمع إمّا أنها منكرة من الصرفيين مثل صيغة "استفعل" التي تدل على الصيرورة أو الطلب والإجابة لا على المطاوعة وما شابهها، وصيغة "أفعل" التي تدل على الصيرورة، أو نادرة الاستعمال مثل "فعل" و"تفاعل"، ولأن "تفاعل" تغني عنها في الدلالة على المطاوعة صيغة "تفعل". أما الصيغ القياسية للدلالة على المطاوعة، فإن المجمع بنى قرارته استناداً إلى آراء الصرفيين المتقدمين وكثرة الاستعمال.

جمع المذكر العاقل المختوم بتاء التأنيث

تدارست لجنة الأصول في المجمع اختلاف الصرفيين في جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث الذي يكون علماً لمذكر عاقل بين من يراه يُجمع بالألف والتاء كما يجمع العلم المؤنث وعدم جواز جمعه بالواو والنون، ومن يراه يُجمع بالواو والنون كما يجمع العلم المذكر، وخُصت إلى القرار التالي:

"جواز جمع المذكر العاقل المختوم بتاء التأنيث بالواو والنون، أو بالألف والتاء، تأصيلاً لما ورد من صيغ من جمع ألفاظ ليس فيها مسوغ واحد من مسوغات جمع المذكر السالم، وقد جُمعت بالواو والنون والألف والتاء" (عمر، 2003، 4/722).

ناقش المجمع الخلاف الذي ذهب البصريون فيه إلى أن العلم المذكر العاقل المختوم بتاء التأنيث يُجمع بالألف والتاء كما يجمع المؤنث، ولا يجوز جمعه بالواو والنون، في حين ذهب الكوفيون إلى جواز جمعه بالواو والنون كما يجمع العلم المذكر.

وساق البصريون الدلائل لإثبات رأيهم المتمثل في أن المفرد فيه علامة تأنيث وهي التاء، والواو والنون علامة جمع المذكر السالم، فلو تمّ الجمع بهما، لأدّى ذلك إلى اجتماع علامتين متضادتين في اسم واحد أي إدخال تأنيث على تأنيث، وذلك لا يجوز (المبرد، 2010، 4/7).

كما استدلووا على صواب رأيهم بعدم سماعهم عن العرب جمع هذا الاسم وما شابهه إلا بالألف والتاء (الكتاب، 1988، -3/394) ، ومن ذلك قول الشاعر عبيد الله بن قيس الرقييات (الرقييات، دبت، ص 5):

نَضَّرَ اللهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

ووصفوا المذكر بالمؤنث، فقالوا: رجل ربعة وجمعوها بالتاء فصارت ربعات، ولم يقولوا "ربعون" (سيبويه، 1988، 3/394)، فُجِّعَ على الأصل الذي لم يطرأ عليه أي تغيير.

وقالوا أن الأصل في جمع كلمة مسلمة هو مسلمتات، إلا أنهم قالوا مسلمات؛ لأنهم حذفوا التاء التي كانت في المفرد - لأن حذفها أولى من الثانية لأن في الثانية زيادة معنى- تجنباً لجمع علامتي تأنيث في اسم واحد (الأنباري، 2003، 1/36).

أما الكوفيون فأجازوا الجمع بالواو والنون لأنه في التقدير جمع للمجرد من التاء، حيث إن العرب قد تجمع الكلمة على تقدير حذف أحد حروفها (الأنباري، 2003، 1/36) ، مثل قول الشاعر:

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم

كما أنهم استندوا إلى صحة رأيهم في أن الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة إذا سُمي به رجل، فإنه يجمع بالواو والنون، نحو، حمراء: حمراؤون، ولا مشاحة في أن ألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث من التاء؛ لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها، ولم تخرج من تذكير إلى تأنيث، فإذا جاز في ذلك جمع المذكر السالم في ما آخره ألف التأنيث، فهو ما في آخره تاء أولى (الأنباري، 2003، 1/34).

سعى البصريون إلى دحض رأي الكوفيين بشأن تقدير حذف التاء في المفرد معتبرين أن هذا التقدير غير صحيح، إذ لو تم جمع الكلمة بالواو والنون لما وُجِدَ في الكلام ما يدل على أن التاء كانت موجودة في المفرد، وإذا تم جمعها بالألف والتاء فإن التاء في الجمع تعتبر تعويضاً عن التاء التي كانت في المفرد (عمر، 2003، 4/735).

بعد عرض آراء كل من الكوفيين والبصريين يرى المجمع أن جميع ذلك إيغال في مسائل عقلية لا داعي له ولا حاجة، وأنه من الأولى القول إن ما جعل علماً لمذكر عاقل من الأسماء المختومة بتاء التأنيث يجوز جمعه بالألف والتاء مراعاة للفظه، وبالواو أو الياء مع النون مراعاة لمعناه؛ لأنه لم يفقد من شروط هذا الجمع سوى خلوه من تاء التأنيث مع توفر الشروط الأخرى فيه (عمر، 2003، 4/735).

خاتمة

بعد دراسة قرارات المجمع الصرفية يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- وضع المجمع اللغة العربية تيسير اللغة- ومن ضمنها الصرف- على الناطقين بها ضمن أولوياته وأهدافه.
- اعتمد المجمع في قراراته على آراء الصرفيين المتقدمين حتى لو كان رأياً واحداً.
- راعى المجمع في إصداره القرارات شيوعها على الألسنة، وورودها في مسموع العربية على القلة.
- استند المجمع إلى بعض القراءات القرآنية حتى لو كانت قراءة واحدة.
- مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب مفردات جديدة سواء كان من حيث الدلالة أو الاشتقاق، ويعد ذلك ميزة لها تسمح لها بالتوسع والانتشار.

توصية:

يوصى بتعميم القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة على الجامعات اللغوية في الوطن العربي من خلال اتحاد الجامعات اللغوية ووسائل الإعلام المختلفة.

المصادر والمراجع:

1. أحمد، محمد خلف الله. (1969). **في أصول اللغة**. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة.
2. أحمد، محمد خلف الله. وأمين، محمد شوقي. (1971). **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً**. ط2، ج 1، مجمع اللغة العربية - القاهرة.
3. الأزهرى، محمد بن أحمد. (2001). **تهذيب اللغة**. تح: محمد عوض مرعب، ط1، الجزء: 2، 10، 11، 12. دار إحياء التراث العربي- بيروت.
4. الأستراباذي، نجم الدين بن محمد الحسن الرضي. (1975). **شرح شافية ابن الحاجب**. تح: محمد محيي الدين عبدالحميد ورفيقه، الجزء: 1، 2. دار الكتب العلمية- بيروت.
5. أمين، عبدالله. (2000) **الاشتقاق**. ط2، مكتبة الخانجي- القاهرة.
6. الإسكندري، أحمد. (1934). **"الغرض من قرارات المجمع، والاحتجاج لها"**. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، ص 177- 268.
7. أمين، محمد شوقي. (1984). **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً**. مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة.

8. الأنباري، كمال الدين أبو البركات. (2003).- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. تح: محمد محي الدين عبدالحميد، ط1، ج1، المكتبة العصرية- بيروت.
9. برجستراسر، غوتهولف. (1994).- **التطور النحوي للغة العربية**. تح: رمضان عبدالنواب، ط2، مكتبة الخانجي- القاهرة.
10. البغدادي، عبدالقادر بن عمر. (1997).- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تح: عبدالسلام محمد هارون، ط4، ج1، مكتبة الخانجي - القاهرة.
11. الجاحظ، أبو عمرو عثمان بن بحر. (2002). **رسائل الجاحظ، الرسائل السياسية**. تح: علي أبو ملح، دار الهلال- بيروت.
12. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). **الخصائص**. تح: محمد علي النجار، ط4، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة.
13. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954). **المنصف**. تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط1، دار إحياء التراث القديم- القاهرة.
14. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (1987). **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**. تح: أحمد عبدالغفور عطار، ط4، ج6، دار العلم للملايين- بيروت.
15. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان. (1989). **الأمالي**. تح: فخر صالح قدارة، ج2، دار عمار- عمان.
16. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد. (1996).- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**. تح: محمد إبراهيم نصر وعبدالرحمن حميدة، ط2، دار الجيل- بيروت.
17. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي. (1998).- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. تح: رجب عثمان محمد، ط1، ج1، مكتبة الخانجي- القاهرة.
18. خسارة، ممدوح. (2012).- **"تجديد الدرس الصرفي"**. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- مجمع اللغة العربية، مج87، ج4، ص969-992.
19. الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر. (2005).- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**. تح: محمد المفدى، ط3، ج7، مكتبة الملك فهد الوطنية- الرياض.
20. الرازي، زين الدين أبو عبدالله محمد. (1999).- **مختار الصحاح**. تح: يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية- بيروت.
21. الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس. (1979).- **معجم مقاييس اللغة**. تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر- دمشق.
22. أبي ربيعة، عمر بن. (1996).- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. تح: فايز محمد، ط2، دار الكتاب العربي- بيروت.
23. الرقيّات، عبيد الله بن قيس. (د.ت). **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات**. تح: محمد يوسف نجم، دار صادر- بيروت.
24. الزمخشري، محمود بن عمر. (1998). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج6، مكتبة العبيكان للنشر- الرياض.
25. السراج، محمد بن سهل. (1996).- **الأصول في النحو**. تح: عبدالحسين الفتلي، ط3، ج3، مؤسسة الرسالة- بيروت.

26. سيبويه، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1988). **الكتاب**. تح: عبدالسلام محمد هارون، ط3، الجزء: 1، 3،4، مكتبة الخانجي- القاهرة.
27. السيوطي، جلال الدين. (1998). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تح: فؤاد علي منصور، ط1، ج 2، دار الكتب العلمية- بيروت.
28. السيوطي، جلال الدين. (2006). **الاقتراح في أصول النحو**. تح: عبدالحكيم عطية، ط2، دار البيروني- أسطنبول.
29. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تح: عبدالحميد هنداوي، ج3، المكتبة التوفيقية- مصر.
30. ابن عقيل، عبدالله. (1980). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط20، الجزء: 3، 4، دار التراث- القاهرة.
31. الطنطاوي، محمد. (د.ت). **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**. ط2، دار المعارف- القاهرة.
32. عمر، أحمد مختار. (2003). **في أصول اللغة**. ط1، ج4، مجمع اللغة العربية- القاهرة.
33. عمر، أحمد مختار. (1988). **البحث اللغوي عند العرب**. ط6، عالم الكتب- القاهرة.
34. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. (1964). **الجامع لأحكام القرآن**. تح: أحمد البردوني وأحمد اطفيش، ط2، ج11، دار الكتب المصرية- القاهرة.
35. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (1967). **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة.
36. المبرد، محمد بن يزيد. (2010). **المقتضب**. تح: محمد عبد الخالق عزيمة، الجزء: 2، 3، 4، عالم الكتب- بيروت.
37. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. (د.ت). **السبعة في القراءات**. تح: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر.
38. المرادي، ابن أم قاسم. (2001). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. تح: عبدالرحمن علي سليمان، ط1، ج5، دار الفكر العربي- القاهرة.
39. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1414هـ). **لسان العرب**. ط3، الجزء: 3، 1، 10، دار صادر- بيروت.
40. ناظر الجيش، محمد بن يوسف الحلبي. (2007). **شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**. تح: علي محمد فاخر وآخرون، ط1، الجزء 8، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة.
41. ابن هشام، جمال الدين. (1985). **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**. تح: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط6، دار الفكر- دمشق.
42. ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). **شرح المفصل**. تح: إميل يعقوب، ط1، الجزء: 3، 4، دار الكتب العلمية- بيروت.

